هناك تجارب دولية اشتغلت عليها الإدارة واشتغلنا عليها مع KFW وهناك تجربة البنك الألماني، تجربة مع البنك الاستثمار العمومي في فرنسا، تجربة في أمريكا، كل هذه التجارب جعلت أنه في تونس من الضروري أن نبني آلية لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة تكون وفقا لـ les normes internationales وفقا لما هو معمول به، هذا إصلاح وطني أدرجناه كذلك مع KFW التي تقدم لنا دعما فنيا في هذا المجال.

نفس الشيء على مستوى إصلاح البنوك العمومية، إصلاح البنوك العمومية مجلسكم الموقر صادق عليها ومن الضروري أن مستوى الرسملة، كذلك على مستوى لجنة المالية وعلى مستوى اللجنة التي تتكون من مختلف الكتل والتي فيها ممثلي البنك المركزي ودائرة المحاسبات وعقدنا اجتماعا خلال الأسبوع الفارط هذه اللجنة تتابع في إصلاح البنوك العمومية وهذا إصلاح هام ودوركم كسلطة تشريعية وسلطة رقابية دور أساسي في هذا المجال ونعتبر أنه اليوم سواء على مستوى لجنة المالية أو السادة النواب الحاضرين معنا كان دورا هاما على مستوى إثراء النقاش ومتابعة إصلاح منظومة البنوك العمومية.

مختلف هذه الإصلاحات هي إصلاحات تقوم بها الحكومة لكن نحن في حاجة وهنا سأعود على مستوى الأرقام للقروض، ما قدمناه في هذه المرحلة، نحن في حاجة إلى هذه التمويلات لتكون تمويلات عمومية من دول صديقة ودول شقيقة لأنهم هم الذين يمنحوننا على مستوى الشروط، شروط أفضل بكثير من الشروط التي نتحصل عليها من السوق المالية العالمية ولذلك عندما نقترض من KFW لتمويل الميزانية، نقترض من السعودية لتمويل الميزانية، نقترض من الدول الشقيقة الأخرى لتمويل الميزانية، هذا نعتبره هو خيار يمكننا من التقليص من كلفة التداين.

القرض الثاني هو موجه لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة سنعود إلى نقاشه، كذلك نحن نبحث عن القروض الأقل كلفة لتمويل المؤسسات.

على مستوى مقاومة الاقتصاد الموازي، يجب أن نفرّق على ثلاثة مستويات:

أولا، محاربة جزء من هذا الاقتصاد الموازي هو التهريب المرتبط بمواد خطرة على غرار المخدرات، على غرار التبغ وغيرها سنحارب كل هذا، هذا الاقتصاد نحن في حرب معه اليوم.

نفس الشيء بالنسبة لشبكات تبييض الأموال، شبكات تبييض الأموال لدينا اليوم عمل كبير على مستوى وزارة المالية لاستهداف هذه الشبكات، وقد لاحظتم أنه على الأقل وما ظهرت نتائجه في الأسبوع الفارط مبالغ هامة حوالي 400 مليون دينار ما ظهر من هذه العمليات لكننا مواصلون ولدينا استعمال كل الآليات سواء على مستوى التعاون الدولي، سواء على مستوى الاستعلامات، كل الآليات من الضروري استعمالها لمقاومة هذه الشبكات شبكات تبييض الأموال، تهريب الأموال وتهريب العملة، يجب مقاومتها مثلما نقاوم مهربي المخدرات وغيرها والسموم التي يأتون بها إلى بلادنا.

هناك جانب ثاني من التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي هم الناس التي تشتغل في قطاعات اقتصادية لكن ناس تتهرب ولا تدفع ليسوا déclarés اعتبرنا أن هذا هام وهذا ما توجهنا إليه منذ السنة الفارطة وندعمه وهناك رقابة، وفي الحقيقة مجلس نواب الشعب مكننا من عديد الآليات، هذه السنة في قانون المالية الآلية الجديدة التي قدمتموها لنا على مستوى الحسابات البنكية والسنة الفارطة على مستوى تمكيننا من مقاومة الدفع نقدا فهذه آليات كبيرة وستكون من خلال تشبيك المنظومات لكي تؤدي إلى نتائج كبيرة، العمل من خلال المنظومات المعلوماتية، من خلال الرقابة لنقوم بعملنا العادي.

الجانب الثالث في الاقتصاد الموازي، هو اقتصاد يعتبر اقتصاد غير منظم مثلا المرأة التي تنسج الزربية في بيتها، من يعملون في الصناعات التقليدية هؤلاء الناس الذين يجب أن نتوجه إليهم لإدماجهم، هذه هي برامج الإدماج الاقتصادي والإدماج المالي يجب أن توجه لهذه الفئة ولدينا خطة للإدماج المالي فيها سواء الجمعيات والمؤسسات للقرض الصغير سواء على مستوى التكوين المهني فيها جزء انطلقنا في تنفيذه والجزء الثاني الذي بدأت فيه خطة كاملة للعمل عليه.

على مستوى النظام التقديري قدمنا السنة الفارطة في قانون المالية 2018 مشروع إصلاح تم أخذه بعين الاعتبار جزئيا وسنحاول في 2020 كذلك أن نتقدم بمقترح جديد إذا كانت الظروف تسمح في هذا المجال هذا التوجه الذي نعمل عليه، الإصلاحات هي إصلاحات وطنية، القروض نحاول بأن نقترض بأقل كلفة لكن في إطار الترخيص الذي نتحصل عليه من مجلس النواب وإصلاح مناخ الأعمال ومقاومة التهرب الضريبي هي من أولويات الحكومة وستواصل العمل عليها، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير، أعرض عليكم التصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول، تفضلوا، 90 صوتا مع، 3 محتفظين ومعترض وحيد، التصويت برفع اليد، 2، 92 مع و2 محتفظين ومعترض وحيد، أحيل الكلمة للسيدة مقرر اللجنة.

السيدة ليلى الحمروني، المقرر

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على

عقد القرض المبرم في 11جويلية 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي

التصويت على العنوان.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

أعرض عليكم العنوان للتصويت، صادق المجلس على عنوان المشروع بـ 84 صوتا مع، 7 محتفظين و5 معترضين، التصويت برفع اليد، 2، 86، نمر إلى الفصل الوحيد.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تمت الموافقة على عقد القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 11 جويلية 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار بمبلغ قدره مائة مليون 100.000.000 أورو لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي.

انتهى الفصل.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الفصل الوحيد معروض عليكم للتصويت، صادق المجلس على الفصل الوحيد بـ 78 صوتا مقابل 6 محتفظين و11 معترض، التصويت برفع الأيدي، 2، 80 صوتا.

أعرض عليكم الآن التصويت على المشروع برمّته.

صادق المجلس على المشروع برمته بـ 76 صوتا مع 6 محتفظين و11 معترضا، التصويت برفع اليد، 3، 79 صوتا.

رفع الجلسة

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لكم جميعا، شكرا السيد الوزير، شكرا الوفد المرافق، نكتفي اليوم بهذا الحد على أن نعود غدا لمواصلة أعمالنا، تصبحون على خير ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة السادسة وخمس دقائق مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب فقد تقدم السيد البشير اللزام بسؤال كتابي إلى السيد وزير المكلف بالهجرة التونسيين بالخارج بتاريخ 3 فيفري 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 11 مارس 2019 وقد تقدمت السيدة جميلة دبش الكسيسي بسؤال كتابي إلى السيد وزير التجارة بتاريخ 18 فيفري 2019 وتلقت الإجابة بتاريخ 11 مارس 2019

وقد تقدم السيد ياسين العياري بسؤال كتابي إلى السيد وزير التجارة بتاريخ 11 فيفري 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 11 مارس 2019 وتقدم أيضا بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الدينية بتاريخ 11 فيفري 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 08 مارس 2019 وبسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 13 فيفري 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 08 مارس 2019 كما تقدم أيضا بسؤال كتابي إلى السيد وزير السياحة والصناعات التقليدية بتاريخ 20 فيفري 2019 وقد تلقى الإجابة.

السؤال الكتابي

للنائب البشير اللزام

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد الوزير المكلف بالهجرة رضوان عيّارة.

سلاما واحتراما وتحية خالصة،

أما بعد،

فلقد وعدتم جمعية المصير لشباب المتوسط والتي تضمّ أمهات المفقودين بإيجاد حلّ لمشكلاتهم، فأين وصلت مساعيكم؟

والسلام.

إجابة السيد الوزير لدى رئيس الحكومة

المكلف بالهجرة والتونسيين بالخارج

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مكتوبكم عدد 552 المؤرخ في 26 فيفري 2019.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع والمتعلق بالسؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيد البشير اللزام والمتعلق بمتابعة ملفّ التونسيين المفقودين بالسواحل الإيطالية منذ سنة 2011، أتشرف بإفادتكم بأننا التقينا بممثلين عن الجمعية المصير لشباب المتوسط وتوصلنا عن طريق الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بطلب للقاء ممثلين عن جمعية أمهات المفقودين، وتبعا لذلك تولّينا التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية لمتابعة المساعي التونسية بخصوص هذا الملف والنتائج التي تمّ التوصّل إليها.

هذا ونمدّكم بالمعطيات التالية التي تمت موافاتنا بها من قبل وزارة الشؤون الخارجية في انتظار موافاتنا بمعطيات إضافية من وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تعدّ العنصر الرئيسي المكلّف بالملف:

- تمّ إحداث اللجنة المكلفة بمتابعة ملف التونسيين المفقودين من جرّاء الهجرة السرّية باتجاه السواحل الإيطالية بقرار من السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 2015/06/04 ينصّ على أن ترفع اللجنة تقارير دورية وتقريرا نهائيا بعد سنة من إحداثها، علما وأن هذه اللجنة يترأسها وزير الشؤون الاجتماعية وتولّت التمديد في عملها لسنة إضافية.
- عيّن الطرف الإيطالي مفوضا ساميا للحكومة الإيطالية مكلّف بالأشخاص المفقودين.
- عقدت اللجنة التونسية لمتابعة ملف المفقودين من جرّاء الهجرة السرية إلى السواحل الإيطالية اجتماعا بروما يوم 23 فيفري 2017 مع المفوّض السامي للحكومة الإيطالية لأشخاص المفقودين وأفضى هذا الاجتماع بالخصوص إلى:

- التباحث حول النتائج الأولية لعمليات البحث والتحرّي التي توصّلت إليها المصالح الفنية الإيطالية اعتمادا على سجلاّت السجناء في السجون الإيطالية.
- سلّم الوفد التونسي إلى نظيره الإيطالي 223 بصمة جينيّة مأخوذة من أهالي المفقودين وصور وبصمات ومقاطع فيديو للمفقودين التونسيين.
- الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية فنية علمية مشتركة تتولّى التحرّي في البصمات ومقارنتها مع بنك المعطيات الممسوك لدى الجانب الإيطالي.
- اقتراح المفوّض السامي الإيطالي اللجوء إلى الشرطة الدولية أو المفوّضية الأوروبية ببروكسل ومدّها باللوحات البصمية للمفقودين التونسيين لتوسيع البحث عنهم في دول أوروبية أخرى.
- قام المفوّض السامي للحكومة الإيطالية للأشخاص المفقودين بإحالة جميع المعطيات التي تسلمها من الجانب التونسي (إدارة الأمن العمومي) للقيام بالتحرّيات اللازمة ولأسباب تقنية وفنية تتعلق بالمواصفات البصمية والجينية بالأساس اقترح المفوّض الإيطالي إرسال المعطيات البيومترية للأشخاص المفقودين حسب معايير الشرطة الدولية " INTERPOL" مع صياغة معطيات الحالة المدنية بالأبجدية اللاتينية.
- تمّ إعلام اللجنة التونسية المعنية بمتابعة ملف المفقودين من جرّاء الهجرة السرية إلى السواحل الإيطالية بما سبق.

- خلال موفّى شهر فيفري 2018 تحصلت قنصليتنا ببلارمو على ترخيص لاستخراج أربعة رفات لجثث تمّ العثور عليها إثر حادثة غرق جدّت قبالة سواحل لمبيدوزا يوم 2012/09/06 من محكمة أقريجنتو وذلك قصد رفع البصمات الجينية لأقارب المفقودين لترحيلها في حال ثبت أنها لمهاجرين غير شرعيين من ذوي الجنسية التونسية.

كما تمّ التنسيق مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية لإعداد زيارة إلى إيطاليا لدراسة الملف مباشرة مع الطرف الإيطالي وخاصة مع المفوّض السامي والاستماع إلى ممثلين عن جمعيات تمثّل عائلات المفقودين.

هذا وسنمدّكم بجميع المعطيات الإضافية حال توصّلنا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية حول النتائج التي توصلت إليها اللجنة المكلفة بمتابعة ملفّ التونسيين المفقودين من جرّاء الهجرة السرية باتجاه السواحل الإيطالية.

السؤال الكتابي

للنائب جميلة دبش الكسيكسي

الموضوع: طلب تقارير من وزارة التجارة.

تحية تقدير وإكرام،

تبعا للجلسة المخصصة للأسئلة الشفاهية المنعقدة يوم 15 فيفري 2019 وفي إطار الدور الرقابي لأعضاء مجلس نواب الشعب والحق في النفاذ للمعلومة، أتقدم بطلب للسيد وزير التجارة لمدّي بتقرير تفصيلي حول استراتيجية الوزارة لإصلاح قطاع الملابس المستعملة وما توصّلت إليه من نتائج مع مختلف الوزارات ذات العلاقة.

تقبلوا السيد الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير التجارة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدّمت به النائبة جميلة دبش حول خطة الوزارة في قطاع الملابس المستعمل.

المرجع: مكتوبكم عدد 553 بتاريخ 26 فيفري 2019.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، أتشرف بأن أحيل عليكم طيّ هذا تقريرا حول خطة الوزارة في قطاع الملابس المستعملة.

وتقبلوا سيدي رئيس المجلس قبول فائق احترامي.

إجابة السيد وزير التجارة

حول مدّ السيدة النائبة المحترمة جميلة دبش بتقرير حول خطة الوزارة في قطاع الملابس المستعمل

تتولّى الإشراف على قطاع الملابس المستعملة الوزارات التالية:

- وزارة المالية.
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- وزارة التجارة.

I- الإطار القانوني لتنظيم القطاع :

-الأمر عدد 2396 لسنة 1995 المؤرخ في 2 ديسمبر 1995 المتعلق بطرق توريد وتحويل وتوزيع الملابس المستعملة المنقح والمتمم بالأمر عدد 2038 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005.

-القرار المشترك لوزيري التجارة والصناعة المؤرخ في 7 ديسمبر 1995 والمتعلق بضبط مقاييس توزيع الحصة السنوية للملابس المستعملة المورّدة.

-منشور وزير التجارة والسياحة عدد 30 بتاريخ 14 سبتمبر 2005.

1.1- توريد الملابس المستعملة:

-تخضع ممارسة هذا النشاط إلى الحصول على ترخيص في الغرض مسلّم من قبل الوزير المكلف بالمالية (يودع طلب الحصول على الترخيص بالإدارة العامة للديوانة) بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالصناعة.

-يتم توريد الملابس المستعملة تحت النظام الديواني **للتحويل تحت المراقبة الديوانية للتصدير الجزئي** المعروف سابقا بنظام **المستودع الصناعي** والمنصوص عليه بالفصل 201 من مجلة الديوانة.

-يمكّن هذا النظام الديواني المنتفع به من توريد الملابس المستعملة غير مفروزة على حالتها الأولى دون خلاص الأداءات والمعاليم المستوجبة كما يقتضي هذا النظام خضوع المؤسسات الناشطة في هذا القطاع إلى مراقبة ديوانية مستمرة.

-يسمح نظام المستودع الصناعي بتوريد الملابس المستعملة غير المفروزة قصد الفرز والتحويل إلى خرق تنظيف وألياف نسيجية وللحصول على النظام يجب على الصناعي توفير آلات قصّ وتنسيل مصادق عليها من طرف الوزير المكلف بالصناعة.

-تخضع الكميات المورّدة إلى رخصة توريد مسلمة من قبل وزارة التجارة، يتمّ توريد الملابس المستعملة مع الاستظهار بشهادة صحية تثبت خلوّها من الجراثيم والحشرات الضارة.

2.1- ضبط الحصة السنوية من الملابس المستعملة المعدّة للاستهلاك:

-يضبط وزير التجارة بعد أخذ رأي وزير الصناعة حصة سنوية للاستهلاك المحلي وذلك في إطار تنفيذ قرار المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 12 أوت 1992 وجلسة العمل الوزارية بتاريخ 3 سبتمبر 1998 بنسبة 12% من الاستهلاك الوطني للنسيج كقاعدة لتحديد حجم الحصة السنوية (10500 طن).

➢ **توزيع الحصة على الولايات:**

-يقع ضبط الحصة السنوية من الملابس المستعملة الراجعة لكل ولاية وفقا للمقاييس المنصوص عليها بالقرار المشترك المشار إليه أعلاه (عدد السكان، الموقع الجغرافي للولاية، معدل الدخل السنوي للفرد، نسبة سكان الريف بالولاية، عدد تجار التوزيع بالتفصيل بالولاية).

➢ **توزيع الحصة على المستودعات الصناعية:**

-يتم تحديد الحصص الراجعة للمؤسسات الصناعية التي تقدّمت بطلب للحصول على حصة والتي استجابت لأحكام الفصل 10 من الأمر المشار إليه أعلاه وذلك باعتماد المقاييس المنصوص عليها بالقرار المشترك لوزيري التجارة والصناعة المشار إليه أعلاه والمتمثلة في:

❖ المقياس الاجتماعي (25%).

❖ مقياس مناطق التنمية الجهوية (25%).